

Distr.: Limited  
13 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثالثة

البندان ٦٩ (ج) و ١٣٤ من جدول الأعمال  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين  
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

### حالة حقوق الإنسان في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار [A/C.3/68/L.55/Rev.1](#)

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي  
للجمعية العامة

### أولا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

١ - بموجب أحكام الفقرة ١٦ من مشروع القرار [A/C.3/68/L.55/Rev.1](#)، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على الحكومة مدها بالمساعدة التقنية في هذا الصدد؛



الرجاء إعادة استعمال الورق

151113 151113 13-56399 (A)



(ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لتمكينهما من أداء ولايتهما على نحو تام فعال منسق؛

(ج) أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

## ثانياً - علاقة الطلبات المقترحة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٢ - تتصل الطلبات المشار إليها أعلاه بالبرنامج الفرعي ١، منع النزاعات وإدارتها وحلها، من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، وبالبرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، من البرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1).

## ثالثاً - الأنشطة التي ستُنفذ بواسطتها الطلبات المقترحة

٣ - عرض الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/68/331)، فحوى المشاورات الواسعة النطاق التي يواصل إجرائها مع السلطات وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع الدول الأعضاء الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المساعي الحميدة المنوطة به.

٤ - وسلّم الأمين العام بأن ميانمار قد شهدت تغيرات جذرية مع استمرار السعي إلى تطبيق إجراءات الإصلاح التي بدأت في عام ٢٠١١ من خلال بناء مؤسسات جديدة وسن قوانين جديدة في إطار الجلسات التي يعقدها فعليا البرلمان الوطني والجمعيات الإقليمية، في حين تم تحقيق تقدم مطّرد في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال المفاوضات مع الجماعات العرقية المسلحة السابقة والتشجيع على العودة الطوعية للسكان المشردين وعلى إعادة توطينهم. وقد نفذت الحكومة مجموعة من تدابير الإصلاح الرامية إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد موجه نحو السوق بشكل متزايد، وفتحت قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة واستحدثت تدابير لكفالة المزيد من الشفافية ومكافحة الفساد.

٥ - ونظراً إلى الحالة المعقدة وتطور الأوضاع في ميانمار، كان على الأمين العام ومستشاره الخاص مواصلة بذل المساعي الحميدة من خلال المشاركة على جميع الصُّعد مع سلطات ميانمار والجهات المعنية الأخرى. ولا تزال المشاركة في المجالات السياسية والإنسانية

والاجتماعية - الاقتصادية بنفس القدر من الأهمية للنهوض بأهداف ولاية المساعي الحميدة. ولذلك، سعى المستشار الخاص إلى إحراز تقدم في خمسة ميادين: (أ) الإفراج عن السجناء السياسيين؛ (ب) السعي إلى إقامة حوار شامل للجميع بين الحكومة وجميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة الوطنية، بما فيها الأطراف الممثلة وغير الممثلة في البرلمان؛ (ج) تهيئة الظروف المؤاتية لمباشرة عملية سياسية وانتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية؛ (د) اتخاذ تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة وميانمار؛ (هـ) اتباع نخط أكثر انتظاماً للعمل والتعاون بين ميانمار والأمم المتحدة من خلال عملية المساعي الحميدة.

٦ - وعلى الرغم مما شهده البلد من تطورات إيجابية أتاحت فرصة لتقييم النهج المتبع في بذل المساعي الحميدة، لا تزال ميانمار تواجه عدداً من المشاكل السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والمشاكل الإنسانية. وثمة مسألة تبعث على القلق هي التوتر الطائفي في ولاية راخين. ومن الأهمية بمكان أن تتابع الحكومة الالتزام الذي تعهد به الرئيس ثين سين مؤخراً بالإفراج عن جميع من تبقى من السجناء السياسيين في القريب العاجل وأيضاً بإحراز مزيد من التقدم باتجاه التوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء الحوار السياسي على الصعيد الوطني، ومعالجة الأسباب الجذرية للحالة في راخين.

٧ - ومن ثم سيظل الدعم الذي تقدمه الجمعية العامة لقدرات الأمين العام الراهنة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة هاماً من أجل مساعدة الحكومة والجهات المعنية الأخرى على تعظيم فرص إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية بقدر أكبر من خلال عملية سياسية شاملة للجميع. ولا تزال للدول الأعضاء مصلحة مشتركة في أن يفضي نجاح العملية الجارية إلى مرحلة انتقالية ذات مصداقية يمكن أن تسهم في استقرار البلد وتنميته. وتتيح خطة الإصلاح والعملية الانتقالية فرصة لتحسين التفاهم بين ميانمار والمجتمع الدولي، وكذلك فرصة لتعزيز التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة لصالح شعب ميانمار.

٨ - وسيواصل الأمين العام العمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار وشعبها في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، والانتقال إلى الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان باعتبارها الأسس الضرورية لتحقيق التنمية والاستقرار والازدهار في الأجل الطويل. وقامت الأمم المتحدة، في إطار جهودها الرامية إلى تطبيع العلاقات مع حكومة ميانمار، بزيادة أنشطتها في عدد من المجالات، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة في الأعمال التحضيرية لإجراء التعداد السكاني لعام ٢٠١٤، ومن خلال برنامج قطري جديد قُدِّم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ووضع

موضع التنفيذ في عام ٢٠١٣. ولا يزال مكتب المستشار الخاص يضطلع بدور مركزي على صعيد ما يُبذل على نطاق المنظومة من جهود مشتركة بين الوكالات وبين الإدارات على المستويين العملي والرفيع من أجل تسهيل تبادل المعلومات وتنسيقها بالنظر إلى أهمية تعزيز تلبية المنظمة للاحتياجات على أرض الواقع بطريقة متسقة وفعالة، مع مراعاة رغبات واحتياجات الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الوطني مراعاة تامة.

٩ - وفي عام ٢٠١٤، اتساقاً مع الطلبات الواردة في الفقرتين ١٦ (أ) و (ب) من منطوق مشروع القرار [A/C.3/68/L.55/Rev.1](#)، سيقوم الأمين العام بمواصلة الجهود المبذولة لتوفير مساعيه الحميدة ومتابعة مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية مع حكومة ميانمار وشعبها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد. وسيواصل أيضاً العمل في اتجاه تعزيز اللوائيم بين الطوائف في ميانمار، والمساعدة على معالجة مسألة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لطائفة الروهينغا في ميانمار. وسيبذل الأمين العام مساعيه الحميدة عن طريق مستشاره الخاص والفريق التابع له بتنسيق وثيق مع إدارة الشؤون السياسية في المقرر. وسيجري إطلاع الجمعية العامة على ما يحرز من تقدم في تنفيذ القرار خلال دورتها التاسعة والستين.

## رابعاً - الاحتياجات المقدرة من الموارد

١٠ - تبلغ تكاليف مواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام من أجل تيسير عملية المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية عن طريق مستشاره الخاص لميانمار، على النحو المطلوب في الفقرة ١٦ من مشروع القرار [A/C.3/68/L.55/Rev.1](#)، لمدة سنة واحدة، تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مبلغ ٤٠٠ ٣٦٣ ١ دولار، مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١١ - وستغطي تلك الموارد مرتبات المستشار الخاص (وكيل الأمين العام) وأربعة موظفين (٢ برتبة ف-٤، و ١ برتبة ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، بالإضافة إلى الاحتياجات التشغيلية الأخرى. وستتولى إدارة الشؤون السياسية تزويد المستشار الخاص بأشكال أخرى من الدعم الفني والإداري.

١٢ - وقد أُدرجت الاحتياجات الواردة أعلاه ضمن تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن ([A/68/327/Add.1](#))، وستُحمّل على الاعتمادات

المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٣ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ١٦ (ب) والمتعلق بالمقرر الخاص، فإن ما يتصل به من الاحتياجات يعتبر ذا طابع دائم، وبالتالي، تم رصد مبلغ يقدر بـ ٦٠٠ ٧٣ دولار سنوياً لتنفيذ أنشطة المقرر الخاص في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

## خامساً - موجز

١٤ - في حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار [A/C.3/68/L.55/Rev.1](#)، سيكون من المطلوب توفير احتياجات من الموارد قدرها ٤٠٠ ٣٦٣ ١ دولار مخصصاً منها للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمواصلة جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام فيما يتصل بالحالة في ميانمار.

١٥ - وستُحمّل تلك الاحتياجات على الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتُلتمس الموافقة على هذه الاحتياجات في سياق تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن ([A/68/327/Add.1](#))، المعروض حالياً على الجمعية العامة لتنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والستين.